

قراءة تحليلية بعد عقدٍ على الإطلاق رؤية السعودية 2030 بين الطموح والواقع

أطلقت رؤية السعودية 2030 في 25 أبريل 2016 بوصفها خطة استراتيجية شاملة تستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل، وتقليص الاعتماد على النفط. وقد وعدت بتحويل المملكة إلى مركز عالمي للاستثمار والسياحة والخدمات اللوجستية والثقافة. بعد مرور قرابة عقد من الزمن، ومع تصريح وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح في 27 أكتوبر 2025 أنه "بنهاية عام 2024 تم إنجاز 85% من مبادراتنا (في إشارة إلى رؤية 2030) أو كانت تسير على الطريق الصحيح مع تحقيق معظم الأهداف أو تجاوزها"¹. تطرح هذه المقالة سؤالاً نقدياً: ما مدى دقة هذا الادعاء؟ وما الذي تحقق فعلياً على الأرض؟

تجدر الإشارة إلى أن وكالة رويترز الأخبارية نشرت في 29 أكتوبر 2025 تقريراً تحدّث فيه عن خطة لدى الحكومة السعودية بإعادة توجيه صندوقها السيادي البالغ 925 مليار دولار بعد تأخيرات في المشاريع العملاقة، التي هيمنت على أهداف الرؤية خلال العقد الماضي. وذكرت الوكالة أن مشروع "نيوم" الذي كان يتوقع أن يبلغ عدد سكانه تسعة ملايين نسمة، ومشاريع أخرى، قد واجه تأخيرات متكررة. ونقلت عن مصدر طلب عدم الكشف عن هويته نظراً لحساسية الموضوع، إن الاستراتيجية الجديدة، تنطلق من الرغبة في تأمين عوائد أكثر استدامة في الأمد القريب لصندوق الاستثمارات العامة، وتهدف إلى الانتقال إلى قطاعات أخرى يمكن أن توفر عائدات كبيرة مثل الخدمات اللوجستية واستغلال المعادن والسياحة الدينية. ويجري الرهان على الاستثمار في الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات التي تعمل بالطاقة المستمدة من مواردها الهيدروكربونية الضخمة وغيرها من مصادر الطاقة.

¹ وزير الاستثمار السعودي: أنجزنا 85% من أهداف رؤية 2030، وكالة رويترز، 26 أكتوبر 2025، الرابط: <https://www.reuters.com/ar/business/AOOA6PRSKVPKRCRRUX5IYWUSLI-2025-10-26>

وكشف محافظ صندوق الاستثمارات العامة ياسر الرميان، في كلمته في قمة مبادرة مستقبل الاستثمار السنوية في الرياض بعد نشر تقرير رويترز، إن الاستراتيجية التالية سيتم الإعلان عنها "قريباً جداً". وأوضح الرميان أن الخطة الجديدة سوف تركز على ست منظومات اقتصادية رئيسية: السفر والسياحة، التطوير الحضري، التصنيع المتقدم، الصناعة والخدمات اللوجستية، الطاقة النظيفة، والبنية التحتية المتجددة، مع اعتبار "نيوم" منظومة قائمة بذاتها.

ومن الواضح بناء على تقرير رويترز وكلمة الرميان، أن "نيوم" لم يعد أولوية كبرى في استراتيجية الاستثمار لدى صندوق الاستثمارات العامة. وبحسب المصدر الذي نقلت عنه رويترز، أن إعادة التموضع تأتي في ظل تصاعد الضغوط على صندوق الاستثمارات العامة وشركات محفظته لتحقيق عوائد أفضل في الأمد القريب.

وهناك اتفاق بين الخبراء والمحللين إن ثمة فجوة واسعة جداً بين كلفة المشاريع والعائد المأمول منها، حيث إن "العديد من المشاريع العملاقة لم تحقق بعد عوائد كافية لتبرير تكلفتها المرتفعة، إذ لا يزال العديد منها بعيداً عن الاكتمال".

وبحسب أحدث تقرير سنوي لصندوق الاستثمارات العامة أن متوسط العائد السنوي للصندوق بين عامي 2017 و2024 بلغ 7.2%، بانخفاض عن متوسط بلغ 8.7% في نهاية عام 2023، نتيجة تسجيل مخصصات انخفاض القيمة على بعض المشاريع. وفي العام 2024، أشار الصندوق إلى خطط لتقليص استثماراته الدولية مع تباطؤ تنفيذ المشاريع العملاقة. وكان الرميان قد صرّح قبل عام بأن الصندوق يهدف إلى خفض نسبة الاستثمارات الدولية من 30% إلى ما بين 18% و20% من إجمالي محفظته. وذكر تقرير "رويترز" مثلاً على الفجوة بين الكلفة والعائد مشروع "البحر الأحمر العالمي"، وهو مجموعة من الفنادق الفاخرة، من أكثر المشاريع العملاقة تقدماً، لكن معدل الإشغال يبلغ نحو 40% فقط، بحسب وسائل الاعلام المحلية عن الرئيس التنفيذي في سبتمبر الماضي..

ومن بين المشاريع التي تم تأجيلها لعدم جدواها الاقتصادية والعملائية، مشروع "تروجينا"، المقرر أن يستضيف دورة الألعاب الآسيوية الشتوية لعام 2029، فيما يخطط المسؤولون السعوديون إلى ضرب موعد جديد لاستضافة الألعاب الشتوية

حتى عام 2033. وفي السياق نفسه، وكما بات معلناً تخفيض التوقعات بخصوص مشروع "ذا لاين" في "نيوم" وتقليص المدينة من 170 كيلومتراً طويلاً و200 متر عرضاً والاكتفاء بمساحة لا تتجاوز 2.4 كيلومتراً على أن تضم ملعباً مخصصاً لكأس العالم².

تسعى هذه المقالة إلى تحليل مسار الرؤية ومشاريعها العملاقة، ومناقشة التحديات الاقتصادية والهيكلية والمؤسسية التي واجهتها، من خلال البحث في الإطار الزمني والمؤسسي، البرامج القطاعية، والمشاريع العملاقة، والتحديات البنيوية، ثم الإخفاقات والدروس المستخلصة.

المسار الزمني والمؤسسي للرؤية

1 - التأسيس وبنية الحوكمة (2016 - 2018)

أعلنت رؤية 2030 رسمياً في أبريل 2016 بقيادة محمد بن سلمان شخصياً، وجرى وضعها ضمن إطار هيكلي يعتمد على ثلاثة محاور:

أ - مجتمع حيوي

ب - اقتصاد مزدهر

ج - ووطن طموح³.

تمّ إنشاء عدد من البرامج التنفيذية مثل برنامج التحوّل الوطني، برنامج تحقيق التوازن المالي، برنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية، وبرنامج جودة الحياة.

وقد أعيد تعريف الدور الاقتصادي للدولة من الاعتماد على الوزارات إلى إدارة المشاريع الكبرى عبر (صندوق الاستثمارات العامة) وتمّ تعيين ياسر الرميان، القادم من عالم المال والبنوك الدولية، وتحوّل الصندوق إلى المحرك المركزي للتنمية والاستثمار.

² وكالة رويترز، 29 أكتوبر 2025، الرابط: <https://shorturl.at/f68PT>

³ نبذة حول رؤية السعودية 2030، الرابط: <https://www.vision2030.gov.sa/ar/overview>

وتستهدف "الرؤية" منذ اطلاقها رفع أصول الصندوق من 600 مليار ريال "160 مليار دولار"، إلى ما يزيد على سبعة تريليونات ريال أي ما يعادل 1.9 تريليون دولار، بحلول عام 2030، متجاوزًا بذلك صندوق التقاعد النرويجي وصندوق مجلس أبو ظبي للاستثمار⁴.

تجدر الإشارة إلى أن رأس المال المعلن للصندوق بحلول عام 2025 بلغ أكثر من 700 مليار دولار، مع استثمارات داخلية وخارجية متوزعة بين قطاعات التكنولوجيا، السياحة، الترفيه، الطاقة المتجددة، والبنية التحتية. ولكن بالمقارنة مع الصندوقين سالفين الذكر، فإن صندوق التقاعد النرويجي حقق أرباحًا في عام 2024 وصلت إلى 222 مليار دولار، بحسب مصادر الصندوق نفسه، وبلغ العائد الاجمالي 13%⁵. وبحسب آخر الاحصاءات الصادرة في أكتوبر 2025 فإن حجم الصندوق النرويجي بلغ 1.9 تريليون دولار، بحسب إدارة الاستثمار في البنك النرويجي⁶. فيما تقدّر أصول جهاز أبوظبي للاستثمار في عام 2025 بحوالي تريليون دولار⁷.

مرحلة التوسّع والانفتاح (2019 - 2022)

تزامنت هذه المرحلة مع إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، وفتح التأشيرات السياحية لأول مرة عام 2019، إضافة إلى رفع القيود الاجتماعية وتحويل الرياض إلى عاصمة إقليمية للأعمال. تمّ الإعلان عن سلسلة من المشاريع العملاقة مثل:

- نيوم (NEOM): مدينة مستقبلية على ساحل البحر الأحمر بتكلفة تقديرية تتجاوز 500 مليار دولار. وبحسب الخطة يفترض أن تكون المدينة جاهزة بحلول 2030.

- القدية (Qiddiya): مشروع ترفيهي ورياضي ضخم قرب الرياض، بكلفة تقديري بلغت 40 مليار دولار⁸. وبحسب الخطة يفترض أن يكون المشروع منجزًا بحلول عام 2030.

⁴ جريدة "الاقتصادية" السعودية، 16 أكتوبر 2016، الرابط: https://www.aleqt.com/2016/10/16/article_1094378.html

⁵ <https://ar.euromore.eu/pensionnyj-fond-norvegii-zarabotal-222-mlrd-v-2024-godu/>

⁶ <https://www.nbim.no/>

⁷ "جهاز أبو ظبي" يرفع استثماراته في صناديق التحوط إلى 40 مليار دولار، العربية. نت، 25 أكتوبر 2025، الرابط:

<https://shorturl.at/RtoIS>

⁸ Build your career, build a nation, <https://mrgglobal.com/saudi-giga-projects/?utm>

- مشروع البحر الأحمر وأمالا: لتطوير السياحة الساحلية الفاخرة، بكلفة 20 مليار دولار⁹. وبحسب الخطة سوف يكون المشروع جاهزًا بحلول عام 2030.

- الدرعية: بوصفها مركزًا ثقافيًا وتاريخيًا عالميًا، بكلفة تقديرية بلغت 63 مليار دولار¹⁰. وبحسب الخطة سوف يكون المشروع جاهزًا في عام 2027.

- العلا: مشروع سياحي بكلفة 20 مليار دولار، من المقرر الانتهاء من العمل فيه بحلول عام 2035، وهو مشروع طويل الأمد، ويُنفذ على مراحل متعددة ضمن رؤية 2030. وفي التفاصيل: مشروع العلا هو مبادرة تنموية ضخمة أطلقتها الهيئة الملكية لمحافظة العلا لتحويل المنطقة إلى وجهة سياحية تراثية عالمية. يشمل المشروع تطوير مواقع أثرية مثل الحجر (مدائن صالح)، وواحة دادان، وجبل عكمة، إضافة إلى إنشاء مرافق ثقافية وسياحية مثل منتجع شرعان والصندوق العالمي لحماية النمر العربي. وقد أشاع موقع رسمي سعودي بأن المشروع بدأ يستقبل ضيوفه منذ عام 2019¹¹. وفي حقيقة الأمر، أن المشروع لا يزال قيد الانشاء، وإنما تم إطلاق بعض المبادرات الأولية في عام 2019، مثل تأسيس الهيئة الملكية وبدء التخطيط، وأما الخطة الرئيسية "رحلة عبر الزمن" فقد دشنت رسميًا في عام 2021، وتستهدف الإنجاز الكامل بحلول عام 2035¹².

أما لماذا 2035، لأن المشروع يتطلب تطوير بنية تحتية ضخمة، وتأهيل المواقع الأثرية، وتدريب الكوادر المحلية، إضافة إلى بناء شراكات دولية في السياحة والثقافة. كما أن 80% من مساحة العلا خُصصت كمحميات طبيعية، ما يتطلب وقتًا لإعادة تأهيل النظم البيئية القديمة.

إعادة المعايير والانضباط المالي (2023 - 2025)

مع تقلب أسعار النفط وتراجع الإنتاج ضمن تحالف "أوبك+"، واجهت الحكومة السعودية ضغوطًا مالية دفعتها إلى اعتماد سياسة "العجز المُدار" (Managed

⁹ ibid

¹⁰ ibid

¹¹ ibid

¹² البدء في مشروع العلا الحضاري الجديد، ArchUp، 15 أبريل 2021، الرابط: <https://shorturl.at/Rw2ee>

(Deficit) والذي يُستخدم في السياسات المالية لوصف حالةٍ تعتمد فيها الدولة إلى إبقاء ميزانيتها في حالة عجزٍ محسوب ومخطَّط له مسبقاً، بدلاً من السعي إلى تصفير العجز أو تحقيق فائض سنوي دائم. بمعنى آخر، هو عجزٌ مقصود وليس ناتجاً عن سوء إدارة أو صدمة غير متوقعة، بل هو أداة مالية تستخدمها الحكومة لتحقيق أهداف تنمية أو تحفيزية، بشرط أن يكون تحت السيطرة، أي يمكن تمويله دون الإضرار بالاستدامة المالية أو رفع الدين العام إلى مستويات خطيرة.

ومن خصائص "العجز المدار" أن يكون محدّداً كمّاً وزمناً في وثائق الميزانية (مثلاً: 2-3% من الناتج المحلي)، وأن تغطيه أدوات تمويل منظمة مثل السندات أو الصكوك، لا عبر السحب العشوائي من الاحتياطات، ويكون عادة مرتبطاً بأهداف تنمية كتمويل مشاريع البنية التحتية أو التحول الاقتصادي، على أن يتراجع تدريجياً مع تحسّن الإيرادات أو اكتمال المشاريع الممولة.

وفي السياق السعودي، منذ عام 2022 شرعت الحكومة في اعتماد سياسة "العجز المدار" بدل الفائض، أي القبول بعجزٍ بسيط في الميزانية (1-3% من الناتج المحلي) مقابل الاستمرار في الإنفاق الاستثماري الكبير على مشاريع رؤية 2030. ووفقاً لبيانات وزارة المالية السعودية (بيان الميزانية 2025؛ بيان ما قبل الميزانية 2026)، فإن الحكومة تتبنى سياسة إنفاق توسعية "ضمن إطارٍ يضمن المرونة والاستدامة المالية، مع بقاء مستويات الدين في حدودٍ آمنة" - وهو ما يُعبّر عنه اصطلاحاً في الأدبيات المالية بمفهوم "العجز المدار" وتغطيه من خلال: إصدارات سندات محلية ودولية، تحويلات من صندوق الاستثمارات العامة، وإدارة الدين العام ضمن سقف لا يتجاوز 30% من الناتج المحلي¹³.

أُعلن في ميزانية 2025 عن عجزٍ مقدّر بنحو 101 مليار ريال، ثم رُوجع لاحقاً إلى 245 مليار ريال وفق تقارير رويترز ووزارة المالية السعودية¹⁴.

في هذه المرحلة، أطلق وزير الاستثمار خالد الفالح تصريحاً لافتاً في (منتدى فورتنش 2025) بالرياض (أكتوبر 2025)، أكد فيه أن 85% من مستهدفات الرؤية تحققت

¹³ Budget Statement FY 2025, Ministry of Finance, <https://shorturl.at/A7EcU>

¹⁴ Saudi Arabia expects fiscal deficit of 3.3% of GDP in 2026, finance ministry says, Reuters, September 30, 2025; <https://shorturl.at/zpPps>

أو تمضي على المسار، مشيرًا إلى استقطاب 675 شركة عالمية لنقل مقرّها الإقليمية إلى الرياض¹⁵.

غير أنّ هذه النسبة، أي 85%، كما سنبين، تمثّل تقييمًا إداريًا تجميعيًا أكثر من كونها مؤشّرًا تحقّقًا قائمًا على القياس الكمي للمشروعات.

البرامج القطاعية ومصفوفة القياس

1 - الاقتصاد والتنوع

الهدف المركزي للرؤية هو رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 16% عام 2016 إلى 50% بحلول 2030. أظهرت تقارير وزارة الاقتصاد أن مساهمة القطاع غير النفطي بلغت نحو 25.2% في عام 2024، وهي نسبة لا تزال متدنية للغاية ودون المستهدف النهائي¹⁶.

كما ارتفع عدد الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، وازدادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنّ هذه الاستثمارات بقيت محدودة نسبيًا مقارنة بالطموحات المعلنة (أقل من 20 مليار دولار سنويًا في المتوسط مقابل هدف يفوق 100 مليار دولار). ففي الفترة ما بين 2021 - 2023، كانت الاستثمارات السعودية في الخارج تراجعَت من 23 مليار دولار في 2021 ثم ارتفعت إلى 28 مليار دولار في 2022 ثم عادت إلى الهبوط الملحوظ إلى ما يربو قليلاً عن 12 مليار دولار في 2023، فيما تراجعَت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السوق السعودية من 24.7 مليار دولار في 2021 ثم ارتفعت إلى 27 مليار دولار في 2022 وانخفضت في 2023 إلى 16 مليار دولار¹⁷.

ويذكر موقع (إف دي آي انتجلنس): على الرغم من أن المملكة أصبحت وجهة رئيسية لتوسع الشركات متعددة الجنسيات، فقد بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 16 مليار ريال سعودي (4.27 مليار دولار أمريكي) في الربع الثالث من عام 2024،

¹⁵ الفالح: 675 شركة عالمية افتتحت مقراتها الإقليمية في الرياض، العربية. نت، 26 أكتوبر 2025، الرابط: <https://shorturl.at/FHRG8>

¹⁶ Vision 2030 Annual Report 2024, en-annual-report-vision2030-2024 (1).pdf, p.50;

<https://www.vision2030.gov.sa/en/annual-reports>

¹⁷ World Investment Report 2024, UNCTAD, P.158 ;

https://unctad.org/system/files/official-document/wir2024_en.pdf

بانخفاض قدره 21% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وفقاً للهيئة العامة للإحصاء. وقد لجأ الصندوق إلى مجموعة واسعة من المستثمرين لتمويل المشاريع الضخمة في جميع أنحاء المملكة¹⁸.

2 - مشاركة المرأة وتمكين الموارد البشرية

أحد أبرز إنجازات الرؤية الملموسة هو رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من نحو 19% عام 2016 إلى أكثر من 34% عام 2024، وفق بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية، أو 36% بحسب إحصاءات 2025، وانخفاض البطالة إلى 10.5% في الربع الأول من هذا العام. وكانت (الهيئة العامة للإحصاء) الرسمية قد أعلنت عن انخفاض معدلات بطالة المرأة السعودية، بانخفاض ملحوظ في عام 2024 ليصل إلى 13% مقارنة بعام 2022م حيث كان 19%، فيما بلغ معدل البطالة الربعي للربع الرابع من عام 2024م 11.9% مقارنة بالربع نفسه من عام 2023م والذي سجل 13.9%¹⁹. وكانت جريدة (الرياض) قد أعلنت في 30 يونيو 2025 عن انخفاض بطالة السعوديات 10.5% في الربع الأول من عام 2025²⁰.

تجدر الإشارة إلى أن عضو مجلس الشورى سعد صليب العتيبي كان قد شدد في تعليقه على التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 1444 - 1445 الهجري (2023/2022)، على أهمية دعم الهيئة العامة للإحصاء مقترحاً بوضع سياسات لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الإحصائي لتفادي "الإحصاءات المضللة الناتجة عن سوء التفسير الإحصائي السليم للأرقام والبيانات، أو التلاعب المتعمد فيها، والتصدي لهذه الممارسات لمنع تشويه الحقائق أو تآكل الثقة الإحصائية في المجتمع"²¹.

وكان كثير من المواطنين ذكوراً وإناثاً قد أبدوا شكوكاً إزاء الأرقام التي تعلن عنها الهيئات الحكومية بما فيها الهيئة العامة للإحصاء حول البطالة، والتي تفتقر إلى الدقة

¹⁸ Saudi Arabia's PIF recalibrates spending strategy, FDI Intelligence, April 3, 2025; <https://shorturl.at/CITLP>

¹⁹ تقرير إحصاءات المرأة السعودية 2024، الهيئة العامة للإحصاء، سبدي، 22 أغسطس 2025، الرابط: <https://shorturl.at/cQRGS>

²⁰ انخفاض بطالة السعودية 10.5% في الربع الأول من عام 2025، جريدة الرياض، 30 يونيو 2025، الرابط: <https://www.alriyadh.com/2139034>

²¹ العتيبي يطالب بحماية المجتمع من الإحصاءات المضللة والمعلومات الوطنية من الانتهاكات والانكشافات، جريدة الرياض، 15 أكتوبر 2024، الرابط: <https://www.alriyadh.com/2099117>

والموضوعية حيث لم يلحظ المواطنون تغييرًا ذا مصداقية إزاء نسبة العاطلين عن العمل.

وبرغم إعلان الحكومة السعودية عن انخفاض معدلات البطالة وارتفاع نسبة التوظيف، فإن شكاوى المواطنين العاطلين عن العمل تُسلط الضوء على فجوة بين الأرقام الرسمية والتجربة المعيشة. وتفسير ذلك يعود إلى الطريقة التي تحسب بها البطالة بصورة رسمية.

ومن المعلوم أن الهيئة العامة للإحصاء تعتمد تعريف "منظمة العمل الدولية": "العاطل عن العمل هو من لا يعمل، ويبحث عن عمل، وقادر على العمل"، وهذا التعريف يستبعد: من توقفوا عن البحث بسبب الإحباط، ومن يعملون بدوام جزئي أو في وظائف غير مستقرة، ومن يعملون في وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم، وبذلك: قد تُظهر الأرقام تحسنًا بينما لا يشعر المواطن بذلك فعليًا.

من جهة ثانية، هناك ثلاث ملاحظات نقدية متكررة:

1 - الوظائف المؤقتة أو منخفضة الأجر: فبعض الوظائف التي تُحسب ضمن "التوظيف" قد تكون في برامج مؤقتة أو لا توفر دخلًا كافيًا، مما يُضعف أثرها الحقيقي.

2 - عدم التناسب بين المؤهلات والفرص: فكثير من الخريجين لا يجدون وظائف في تخصصاتهم، ويُضطرون لقبول وظائف لا تعكس كفاءاتهم، مما يُشعرهم بأنهم "عاطلون فعليًا".

3 - هيمنة العمالة الأجنبية على قطاعات واسعة: رغم ارتفاع نسبة مشاركة السعوديين، إلا أن الوظائف النوعية في بعض القطاعات لا تزال تُهيمن عليها العمالة الوافدة، مما يُقلل من فرص المواطنين. ولذلك حين تحسب البطالة في السعودية ينظر إلى مشاركة العمالة الوافدة فتكون البطالة لمجمل ساكني هذا البلد منخفضة.

ومن القضايا المضللة في الأرقام الرسمية ما يظهر في الخبر التالي الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء بتاريخ 26 يونيو 2025:

"أصدرت الهيئة العامة للإحصاء اليوم نشرة إحصاءات سوق العمل للربع الأول من عام 2025م، ووفقاً لنتائجها فقد بلغ معدل البطالة الإجمالي (للسعوديين وغير السعوديين) 2.8%، وبلغ معدل المشاركة في القوى العاملة الإجمالي (للسعوديين وغير السعوديين) 68.2%، وسجل معدل مشاركة السعوديين في القوى العاملة ارتفاعاً بلغ 51.3% مقارنة بالربع الرابع من عام 2024م"²².

ولكن حين نقوم بتحليل الإحصائية نجد أنها مضللة، لأن الهيئة تعتمد ابتداءً ادماج العاطلين من المواطنين مع العاطلين الأجانب لتظهر النسبة متدنية للغاية (2.8%)، لأن نسبة التوظيف بين الأجانب مرتفعة للغاية. وبحسب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السعودية فإن عدد الأجانب في السعودية عام 2024 قد تصاعد حيث بلغ تعدادهم في القطاع الخاص حتى نهاية العام 9.544 مليون موظف، مقابل 2.293 مليون سعودي فقط، من أصل 11.837 مليون عامل. وتُظهر هذه البيانات أن نسبة السعودة في القطاع الخاص لا تتجاوز 19.3%، رغم استمرار مبادرات توظيف الوظائف في السعودية²³.

أما لماذا يشعر المواطنون بعدم المصادقية؟ فهناك أسباب رئيسة منها:

- غياب الشفافية في توزيع الوظائف حسب المنطقة والجنس والمؤهل يصعب على المواطن معرفة أين تذهب الوظائف الجديدة ومن يستفيد منها فعلياً.
- ضعف التواصل الحكومي مع المواطنين، فكثير من المواطنين لا يعرفون كيف تُحسب البطالة أو لماذا لا يُحتسبون ضمن العاطلين، مما يُعزز شعورهم بالتهميش.
- تجارب شخصية متكررة بالرفض أو الإقصاء، فمن لم يُقبل في وظيفة رغم مؤهلاته، أو من لم يجد فرصة رغم بحثه المستمر، سيشكك طبيعياً في الأرقام الرسمية.

²² معدل البطالة لسكان المملكة يبلغ 2.8% في الربع الأول من عام 2025م، الهيئة العامة للإحصاء، 29 يونيو 2025، الرابط:

<https://www.stats.gov.sa/w/news/56>

²³ العمالة الأجنبية بالسعودية يقتربون من 9.54 مليون.. والمواطنون يتساءلون: أين الوظائف؟، المنشور، 11 يونيو 2025، الرابط:

<https://shorturl.at/dWuvvg>

ولأسباب منطقية وعمالانية، هناك ما يدعو للتحفظ على بيانات الحكومة حول البطالة والتوظيف، لأن نسبة البطالة بين المواطنين (ذكورًا وإناثًا) هي أعلى من ذلك بكثير. وبحسب بسيط، فإن عدد السعوديين المؤهلين للعمل في سوق العمل عام 2025 بلغ نحو 13.5 مليون مواطن ومواطنة، لكن نسبة المشاركة الفعلية بلغت بحسب الإحصاءات الرسمية (الهيئة العامة للإحصاء) 49.2% أي حوالي 6.6 مليون شخص نشطين في القوى العاملة، فيما تذكر أرقام الربع الثاني لعام 2025 بأن عدد المشتغلين السعوديين هو 4.1 مليون²⁴.

3 - التحوّل المالي وإدارة الدين

اعتمدت السعودية استراتيجية لتمويل مشاريعها عبر إصدار السندات والصكوك، وزيادة الاقتراض المحلي والدولي، إضافة إلى استثمارات صندوق الاستثمارات العامة. وفقًا لبيان ميزانية 2025 الصادر عن وزارة المالية السعودية، بلغ الدين العام نحو 29.7% من الناتج المحلي الإجمالي²⁵. وهي نسبة وصفها التقرير ذاته وصندوق النقد الدولي بأنها ضمن الحدود الآمنة مقارنة بالاقتصادات المشابهة، رغم ارتفاعها التدريجي بفعل الإنفاق الرأسمالي الضخم على مشاريع التحوّل الاقتصادي²⁶.

صحيح أن الدين لم يصل إلى مستوى خطر، كما هو الحال بالنسبة إلى مصر حيث يصل إلى درجة خطر مرتفع لأن الدين في معظمه خارجي المصدر، ولكن الأمان يتوقف على أربعة أمور:

1 - القدرة على السداد

2 - هيكل الدين (محلي/خارجي)

3 - غرض الاقتراض (استثماري أم تشغيلي)

4 - علاقة الدين بالنمو الاقتصادي.

²⁴ الإحصاء : تنشر إحصاءات سوق العمل الربع الثاني 2025، الهيئة العامة للإحصاء، 30 سبتمبر 2025، الرابط:

<https://www.stats.gov.sa/w/news/93>

²⁵ الدين العام السعودي يرتفع بأعلى وتيرة في 4 أعوام ليشكل 29.7 % من الناتج، الاقتصادية، 13 فبراير 2025، الرابط:

https://www.aleqt.com/2025/02/13/article_2757089.html

²⁶ ميزانية 2025، وزارة المالية، المملكة العربية السعودية، الرابط:

<https://shorturl.at/Rbwca>

وكانت بيانات وزارة المالية السعودية قد أظهرت أن الدين العام للمملكة سجل ارتفاعاً غير مسبوق بنهاية الربع الأول من عام 2025 ليصل إلى 1.329 تريليون ريال سعودي، مقارنة بـ 1.216 تريليون ريال بنهاية عام 2024، بزيادة قدرها أكثر من 113 مليار ريال²⁷. ويرجع سبب ارتفاع الدين إلى الحاجة إلى تمويل العجز، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض وسط الظروف المالية العالمية.

ويبقى السؤال عن مستقبل الدين السعودي بحلول عام 2030، بلحاظ نقاط القوة والضعف والتحديات التي يواجهها الاقتصاد السعودي.

من وجهة نظر أكاديمية، فإن مستقبل الدين العام السعودي حتى عام 2030 سيخضع لتوازن حرج بين الإنفاق الاستثماري الكبير المطلوب لتحقيق رؤية السعودية 2030 وبين الضغوط المالية العالمية والمحلية، وهنا ثلاثة سيناريوهات محتملة، مع العوامل المحفزة والمخاطر.

العوامل الإيجابية

اقتصادياً، يتمتع اقتصاد المملكة بقاعدة نفطية واسعة وإمكانات تنويع كبيرة (سياحة، ترفيه، لوجستيات، طاقة متجددة)²⁸.

مؤسسياً، هناك اهتمام بإدارة الدين العام عبر تأسيس مكتب إدارة الدين (DMO) مع صندوق النقد الدولي ومراجعة الأطر المالية²⁹.

نسب الدين الحالية ما تزال منخفضة نسبياً بالمقارنة مع كثير من الدول الناشئة أو المتقدمة. مثلاً، تحليل لـ Capital Economics يتوقع أن الدين إلى الناتج قد يصل إلى نحو 50% بحال عدم تعديل السياسات، ما يعني أن الوضع الآن به هامش تراجع³⁰.

²⁷ فرح راضي، الدين العام للسعودية يتجاوز 1.3 تريليون ريال في الربع الأول من 2025، LIVELOVESAUDI.NET، الرابط:

<https://shorturl.at/MNxGt>

²⁸ صندوق النقد الدولي: الوضع الاقتصادي والمالي السعودي قوي بسبب الإصلاحات المستمرة في إطار رؤية السعودية 2030، الهيئة العامة للإحصاء، 23 أكتوبر 2023، الرابط:

<https://shorturl.at/cSyk6>

²⁹ Establishing A Debt Management Office in Saudi Arabia, International Monetary Fund; <https://shorturl.at/4IXTr>

³⁰ How worrying is Saudi Arabia's public debt trajectory?, Capital Economics, 20th January 2025;

<https://shorturl.at/uLbc3>

لناحية التحديات، فإن أبرز ما يواجه صانع القرار الاقتصادي في المملكة السعودية هو:

1 - الإنفاق الرأسمالي الكبير:

لتحقيق أهداف رؤية 2030 مثل المشاريع العملاقة يحتاج إنفاقاً ضخماً وإصدارات ديون متتالية. وبحسب تحليل أكسفورد أناليتيكا Oxford Analytica أن "وتيرة إصدار الدين السعودية غير قابلة للتباطؤ بسهولة"³¹.

2 - الاعتماد على النفط والإيرادات المتقلبة: أي هبوط في أسعار النفط أو انخفاض إنتاج قد يقلص الإيرادات ويضغط على القدرة على سداد الدين أو خدمته.

3 - معدلات النمو غير النفطية مطلوب أن تتسارع لتخفيف الضغط على الموازنة والدين.

4 - انتهاء بعض المشاريع أو تأخيرها قد يُبطئ المكاسب المرجوة ويزيد خدمة الدين للإنفاق الجاري.

السيناريوهات المحتملة حتى 2030

1 - السيناريو (الأكثر احتمالاً)

أ - بلوغ الدين إلى الناتج إلى نحو 35-45% بحلول عام 2030. ويقول تحليل كابيتال إيكونوميكس إنه "من الصعب تصور أن يُستقر الدين دون إصلاحات كبيرة"³².

ب - العجز المالي يتراجع تدريجياً مع تحسّن الإيرادات غير النفطية، وقد ينخفض إلى نحو 3-4% من الناتج في 2030³³.

ج - الدين يظل في حدود آمنة نسبياً، ولكن النموذج يعتمد على تنفيذ برامج التحول وتحسّن الإيرادات.

³¹ Saudi debt drive is unlikely to decelerate, Oxford Analytica, April 16, 2025; <https://shorturl.at/EEAIZ>

³² How worrying is Saudi Arabia's public debt trajectory?, Capital Economics, op.cit

³³ IMF: Saudi Economy Shows Resilience Amid Global Shocks, Asharq Al Awsat, 27 June, 2025; <https://shorturl.at/IQ8Gi>

2 - السيناريو المتفائل

النجاح في تنويع الاقتصاد وتحقيق نمو غير نفطي قوي، وتوليد إيرادات بديلة بنسب كبيرة، يتمكّن من تقليص الدين إلى الناتج إلى نحو 25-30% بحلول 2030. ولكن بشرط أن تكون هناك قدرة للدولة على تخفيض الاعتماد على النفط، وضبط الإنفاق الجارى، وتحسين كفاءة الخدمة والشراقات مع القطاع الخاص.

3 - السيناريو الأكثر خطورة

أما في حال استمرار العجز، وتأخر تنفيذ المشاريع، أو هبوط أسعار النفط أو تسارعت كلفة الدين، فقد يرتفع الدين إلى الناتج إلى 50-60% أو أكثر قبل 2030 - وهو ما يحذّر منه تحليل³⁴. كذلك، إذا ارتفعت خدمة الدين بشكل كبير أو ضعف النمو العام، قد يدخل الاقتصاد حلقة مديونية أكثر حرجاً.

وعليه، فإن الإجراءات العاجلة المطلوب اتخاذها لتفادي الوصول الى هذا السيناريو:

1 - تركيز الإنفاق على المشاريع ذات العائد السريع: أي أولويات تنموية تُحقّق مردوداً على المدى القصير والمتوسط، وليس مجرد المشاريع الرمزية أو الصناعية المكثفة بدون عوائد واضحة.

2 - تعزيز الإيرادات غير النفطية: وللأسف أن الحكومة السعودية وبسبب الفشل في تطوير القطاعات غير النفطية، فإنها سوف تلوذ مجدّداً إلى رفع الاستخدام الفعلي للضرائب، والرسوم، الغرامات، بدلاً من زيادة صادرات غير نفطية بشكل ملموس؛ إذ إنّ خفض العجز مبكراً يقلّل الحاجة إلى الاقتراض.

3 - التحكم بخدمة الدين: مراقبة نسبة الفوائد والأقساط إلى الإيرادات العامة، وضمان ألا تتجاوز سقفًا يُضعف القدرة على الإنفاق الاجتماعي والتنمية.

4 - تنويع مصادر الاقتراض: تمويل محلي وبعملة محلية قدر الإمكان، أو عبر أدوات مرنة، لتقليل الاعتماد على الدين الخارجي أو الأجنبي وعمليات إعادة التمويل المكلفة.

5 - رصد ومراجعة مستمرة للمشاريع الضخمة: إلغاء أو تأجيل ما لا يحقق جدوى أو تأخير مُبرّر، والتركيز على الحوكمة والشفافية والقياس بمؤشرات أداء واضحة.

في الخلاصة، بالإمكان إبقاء الدين السعودي حتى 2030 ضمن مستوى آمن مرتفع الاحتمال، لكن ليس مضموناً. فالنجاح يعتمد على:

أ - القدرة على تسريع النمو غير النفطي

ب - ضبط الإنفاق العام

ج - خفض العجز تدريجياً

د - تحسين كفاءة الدين وسيولته.

إذا تقوّ ذلك، يمكن أن يحتفظ الدين بمستوى مريح نسبياً. أما في حال تأخر الإصلاح أو ضعف النمو، فقد يواجه الاقتصاد تحديات كبيرة قبل أو بحلول 2030.

حوكمة الرؤية والمؤشرات

أنشأت الحكومة السعودية مكتب تحقيق الرؤية لإدارة المؤشرات ومتابعة البرامج، وأصدرت تقارير سنوية. غير أن هذه التقارير تكتفي غالباً بعبارات عامة مثل "الهدف على المسار" دون بيانات رقمية مفصلة عن التكلفة، أو نسب الإنجاز الدقيقة لكل مشروع. ويُعد هذا قصوراً في الشفافية يجعل تقييم التقدم الفعلي صعباً على الباحثين³⁵.

المشاريع العملاقة – من الطموح إلى إعادة الجدولة

عكست تقارير اقتصادية مؤخراً، مراجعة الحكومة السعودية لاستراتيجية الاستثمار الجارية على المستويين المحلي والدولي.

وكانت صحيفة (ذي تيليجراف) البريطانية قد لفتت في تقريرها في الأول من نوفمبر الى الشكوك التي ساورت كثيراً من المراقبين في طموحات محمد بن سلمان لجعل المملكة مركزاً تكنولوجياً مستعرضة أمثلة من العقود التي أبرمها مع شركات الذكاء الاصطناعي في سياق الرغبة في التخلص من سيطرة الوقود الأحفوري. ولكن يبدو

³⁵ Reimagining KPIs for tracking the progress of Saudi Arabia's Vision 2030, Consultancy-me.com, 09 May 2025;
<https://shorturl.at/bcDPv>

أن محاولات ابن سلمان في الاستثمار في مجال التكنولوجيا لا زالت فاشلة، بحسب الصحيفة. مع أن السعودية أصبحت واحدة من أكبر المستثمرين في وادي السيليكون، حيث دعمت السيارات الكهربائية والواقع المعزز والصحة الرقمية - ولكن بنجاح متفاوت، وقد ضخ 45 مليار دولار في صندوق سوفك بنك، وهو أكبر صندوق استثمار تكنولوجي في العالم - ليصبح أكبر مصدر منفرد للتمويل، فضلاً عن شراء حصص في شركات تكنولوجية مثل نينتندو. مع ذلك، لم تؤت العديد من هذه الاستثمارات غير التقليدية ثمارها بعد - بل إن بعضها قد فشل. من بين هذه الشركات هي ماجيك ليب، شركة النظارات عالية التقنية التي أمضت 15 عاماً في تطوير تقنياتها. استثمر صندوق الاستثمارات العامة السعودي مليار دولار في الشركة، لكنها لم تحقق أي أرباح على الإطلاق. كما يمتلك صندوق الاستثمارات العامة غالبية أسهم شركة لوسيد الأمريكية للسيارات الكهربائية، بعد أن استثمر فيها أكثر من 5 مليارات دولار، وهذه الشركة أيضاً لم تحقق أرباحاً بعد، ويبلغ سعر سهمها أدنى مستوى له على الإطلاق. في المقابل، باع صندوق الاستثمارات العامة جميع أسهمه تقريباً في شركة تسلا عام 2019، عندما كانت قيمة الشركة تُعادل خمس قيمتها الحالية. وكان الصندوق أيضاً مستثمراً رئيسياً في شركة بابيلون البريطانية للتكنولوجيا الصحية، والتي بلغت قيمتها ذات يوم 4 مليارات دولار، لكنها انهارت في عام 2023. كما قام صندوق رؤية 2030 بسلسلة من الاستثمارات غير الموفقة، أبرزها في شركة وي وورك لمساحات العمل المشتركة، على الرغم من أن استثمارات أخرى جعلته مربحاً بشكل عام.

ونقلت الصحيفة عن دانيال بریت، رئيس الأبحاث في جلوبال إس دبليو إف، المتخصصة في تحليل صناديق الثروة السيادية: "إن جهود السعودية في قطاع التكنولوجيا خارجياً تُعد متباينة النتائج. هناك بصمة استراتيجية واضحة في قطاع الألعاب وعدد قليل من المكاسب المالية، يقابلها أداء ضعيف لبعض الاستثمارات البارزة".

ولم تقتصر الخسائر على قطاع التكنولوجيا فحسب، بل شملت أيضاً مغامرات في مجالات رياضية مثل بطولة LIV Golf ودوري كرة القدم السعودي للمحترفين،

بالإضافة إلى "المشاريع العملاقة" الطموحة، والتي أثرت أيضًا على صندوق الاستثمارات العامة.

وتشمل قائمة المشاريع العملاقة مجمعًا سياحيًا ضخمًا على البحر الأحمر، ومدينة جديدة تسمى القدية، والأكثر شهرة مشروع نيوم - المدينة المستقبلية المتاخمة للأردن ومصر، والتي ارتفعت تكلفتها التقديرية الأولية البالغة 500 مليار دولار إلى 8.8 تريليون دولار.

وقد أثارت الانفاقات القياسية تساؤلات حول المدة التي يمكن أن يستمر فيها هذا الانفاق الباذخ. وقد أدى انخفاض الطلب العالمي على النفط إلى صعوبة الحفاظ على نمو الاقتصاد السعودي واستقرار ميزانيته العامة. قبل عامين فقط، كان الاقتصاد السعودي ينمو بمعدل قريب من خانة العشرات، وكانت الميزانية تحقق فائضًا. لكن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والتحول إلى السيارات الكهربائية حد من الطلب العالمي على النفط، مما أجبر الرياض وحكومات أوبك الأخرى على دعم الأسعار عن طريق خفض الإنتاج.

وقد استأنفت السعودية ضخ النفط بكميات أكبر في الأشهر الأخيرة، لكن عائدات الحكومة من النفط حتى الآن في عام 2025 لا تزال أقل بنسبة الربع مقارنةً بالعام السابق. وهذا يضع الرياض على مسار عجز في الميزانية يتجاوز 5% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، أي أكثر من ضعف توقعاتها السابقة.

ومع تحول الميزانية إلى العجز، لن تتمكن الحكومة من الاستمرار في دعم الاقتصاد بالأموال العامة. انخفض الإنفاق الرأسمالي الحكومي بنسبة 40% هذا العام. ولذلك، تتطلع الرياض إلى المستثمرين الأجانب وصندوق الاستثمارات العامة لسد هذه الفجوة.

اقتترضت المملكة السعودية عشرات المليارات من الدولارات في عام 2025، بينما يعتزم صندوق الاستثمارات العامة الآن استثمار حوالي 80% من رأسماله في مشاريع محلية. لكن الصندوق نفسه لم يكن بمنأى عن التحديات الاقتصادية. فقد كشف الصندوق مؤخرًا أن صافي أرباحه انخفض إلى النصف العام الماضي، وخفض قيمة بعض أكبر مشاريع البنية التحتية المدرجة في سجلاته بمقدار 8 مليارات دولار.

وعليه، فإن الاستراتيجية الاستثمارية الجديدة التي أعلن عنها الصندوق مؤخرًا تفضي إلى التراجع عن المشاريع العملاقة. ولا يزال الصندوق يتعرض لضغوط كبيرة للإنفاق بكثافة في الخارج. وهو أكبر مستثمر في صفقة شراء شركة ألعاب الفيديو العملاقة EA ، والتي تم التوسط فيها مع جاريد كوشنر، صهر دونالد ترامب. وقد وعدوا ترامب هذا العام بأن السعوديين سيستثمرون 600 مليار دولار في الولايات المتحدة خلال السنوات القليلة المقبلة³⁶.

من جهتها، ذكرت صحيفة (دايلي ميل) البريطانية في 3 نوفمبر 2025 أن السعودية أوقفت المشاريع العملاقة البالغ قيمتها 2 تريليون دولار وذلك في ظل انخفاض أسعار النفط وإدراكها أنها أنفقت بالفعل مبالغ طائلة. وذكرت الصحيفة بأن رؤية 2030 كانت تقوم على فرضية أن النفط، الذي لا يزال أكبر صادرات المملكة السعودية، سيظل عند 100 دولار للبرميل أو أكثر، فيما يبلغ سعر النفط حاليًا حوالي 60 دولارًا للبرميل، ولم يصل إلى ثلاثة أرقام منذ عام 2022، وهي مشكلة كبيرة لولي العهد السعودي محمد بن سلمان. وقال جيري إنزيريلو، وهو مسؤول تنفيذي أمريكي المولد ومستشار رئيسي للأمير محمد بن سلمان، إن المملكة "تجري تصحيحًا للمسار" في ضوء الوضع المالي للبلاد. وأوضح لصحيفة التايمز أنه نظرًا لأن النفط يمثل أكثر من نصف اقتصاد البلاد، فإنها تُجبر الآن على "أن تكون أكثر تحفظًا". وأضاف: "لقد اتخذنا قرارًا بالتباطؤ قبل التسريع. أسوأ شيء هو إثارة ضجة كبيرة ثم نكتشف أنه لا يوجد شيء حقيقي وراء ذلك".

لقد اعتمدت المملكة السعودية لسنوات عديدة على الضجة الإعلامية والبيئة الاقتصادية الخصبة، حيث اعترف أحد قادة الأعمال (الذي فضل عدم الكشف عن اسمه) قائلاً: "كان لدينا نقطة ضعف - الضجة الإعلامية والبريق. أسميها مرض دبي. لقد اكتسبناها من دبي. أصبح كل شيء عبارة عن فيديو مبهرج". لكن هذه الضجة، والفشل في البناء عليها بشكل ملموس، صرفت انتباه البلاد عن "التقدم الجوهري والملموس في القضايا الرئيسية، والتي لها تأثير أكبر بكثير على سوق العمل والنمو الاقتصادي من مشاريع التطوير العقاري البراقة".

³⁶ Saudi Arabia's trillion-dollar spending spree goes sour, Daily Telegraph, 1 November 2025; <https://www.telegraph.co.uk/business/2025/11/01/saudi-arabias-trillion-dollar-spending-sprees-goes-sour/>

وقال مسؤولون سعوديون إنهم بحاجة إلى وقت طويل للتعافي، وإلا فقد تتأخر المزيد من المشاريع أو يتم إلغاؤها: "نحتاج إلى سنتين إلى ثلاث سنوات أخرى من ارتفاع أسعار النفط لسداد ديوننا".

واعترف مسؤول في منتدى استثماري عُقد في العاصمة، الرياض،: "لقد أنفقنا الكثير. لقد تسرعنا بشكل كبير. نحن نعاني الآن من عجز في الميزانية. نحتاج إلى إعادة ترتيب الأولويات".

كما يتم تأجيل العديد من المشاريع العملاقة. كان من المفترض أن تستضيف تروجينا، وهي منتجع جبلي، دورة الألعاب الآسيوية الشتوية لعام 2029، باستخدام ثلج صناعي من مياه مجمعة من بحيرة اصطناعية. لكنها ببساطة لن تكون جاهزة في الوقت المحدد، وفقًا لمسؤولين سعوديين قالوا: "سيأخر المشروع ثلاث أو أربع سنوات، ومن المرجح أن يكون جاهزًا بحلول عام 2032 في الوقت المناسب لألعاب 2033". وبدلاً من ذلك، من المقرر أن تستضيف كوريا الجنوبية هذه المنافسة الكبرى. كما تم تأجيل مشروع أكبر منطقة مركزية في العالم، نيوم مربع في الرياض. ومن المقرر افتتاح هذا المشروع الجديد، الذي سيشتمل على 300 ألف نسمة، بحلول عام 2040، على الرغم من أن هذا الموعد قد يتأجل أكثر، وفقًا لمايكل دايك، الرئيس التنفيذي لنيوم مربع.

وقد تم إلغاء بعض المشاريع العملاقة بشكل كامل، بعد أن أثارت غضب محمد بن سلمان. فقد تمّ إلغاء مشروع سندالة، وهو منتجع جزيرة بقيمة مليار دولار في البحر الأحمر، بعد فترة وجيزة من حفل افتتاح الشاطئ الخاص بكبار الشخصيات الذي حضرته أليسيا كيز وويل سميث. وكان من المفترض أن يضم المنتجع أكبر اليخوت الفاخرة في العالم، لكن ابن سلمان غضب من "عيوب التصميم" والإنفاق "المبذر"³⁷.

مشروع نيوم ومدينة "ذا لاين" ..درة تاج الرؤية

³⁷ <https://www.dailymail.co.uk/news/article-15252523/Saudi-Arabia-pauses-2trillion-gigaproject-vision-100-mile-mega-city-Line-shortened-miles-Riyadh-spent-amid-falling-oil-prices.html>

يُعد مشروع نيوم العلامة الأبرز في الرؤية، وقد وُصف بأنه "أكثر من مجرد مدينة"، بمساحة 26,500 كم تمتد بين السعودية ومصر والأردن، وتهدف لأن تكون نموذجًا لحياة المستقبل المعتمدة على الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة.

لكنّ التقارير الأخيرة (2024–2025) تشير إلى تباطؤ في التنفيذ وتقليص للنطاق الزمني؛ فقد أوردت بلومبرغ أنّ الحكومة أعادت تقييم الجدول الزمني لمشروع ذا لاین، وأنّ الخطة الأصلية لإسكان 1.5 مليون شخص بحلول 2030 أصبحت أقل من ذلك بكثير³⁸.

كما أشارت تقارير أخرى إلى تسريح مئات العاملين وتخفيض الإنفاق بنسبة 20% في شركات تابعة لصندوق الاستثمارات العامة ضمن سياسة "الانضباط المالي"³⁹.

وفي مقابلة مع مسؤولين سعوديين، تمّ التأكيد على أن نيوم مشروع يمتد لأكثر من 50 عامًا، أي أنه لم يعد محصورًا في أفق 2030 بل في رؤية تنموية طويلة الأمد⁴⁰.

التحديات البنيوية والتنفيذية

1 - تقلبات النفط والاعتماد على الإيراد الريعي

على الرغم من الطموح المعلن بتنويع مصادر الدخل، ما تزال الإيرادات النفطية تمثّل أكثر من 70% من الإيرادات الحكومية. أي تراجع في الأسعار أو الإنتاج ينعكس فورًا على التمويل العام. هذه التبعية البنيوية تُعيد إنتاج "الاقتصاد الريعي" الذي سعت الرؤية لتجاوزه.

2 - عبء التمويل وارتفاع الدين

ويقدّر الاحتياج السنوي لتمويل المشاريع العملاقة وما يتعلق بها من بنية تحتية وتحول صناعي هو في نطاق 175 مليار دولار أمريكي وما فوق خلال السنوات القادمة مع

³⁸ Saudis Scale Back Ambition for \$1.5 Trillion Desert Project Neom, Bloomberg, April 5, 2024; <https://shorturl.at/lbu5C>

³⁹ Saudi Arabia's PIF recalibrates spending strategy, FDI Intelligence, April 3, 2025; <https://www.fdiintelligence.com/content/db050aad-a74e-4a16-a8e2-a7970aa767ad>

⁴⁰ Neom is a '50-plus-year plan,' says Saudi Arabia's finance minister, Business Insider, November 28, 2024; <https://www.businessinsider.com/neom-saudi-arabia-economy-budget-deficit-progress-2024-11>

تزايد أهمية تمويل القطاع الخاص والشراكة معه، وقد يرتفع الرقم الى 180 مليار دولار سنوياً في عامي 2026 - 2027.

3 - القدرات التنفيذية وسلاسل التوريد

حجم المشاريع يفوق قدرة السوق المحلية على الاستيعاب؛ إذ تواجه المملكة السعودية نقصاً في العمالة المتخصصة والمهندسين والمقاولين المؤهلين، ما أدى إلى تأخيرات في التنفيذ. كما أنّ انسحاب أو إعادة هيكلة بعض شركات الاستشارات العالمية (مثل PwC و McKinsey) يعكس ضغط الجدول الزمني والتكلفة.

4 - الشفافية وضعف البيانات

تؤكد تقارير البنك الدولي ومنظمات الشفافية الدولية أن السعودية حققت تقدماً في الحوكمة، لكنها ما تزال بحاجة إلى مزيد من الإفصاح المالي حول العقود، والإنفاق العام، والمشاريع العملاقة. غياب البيانات الدقيقة يجعل من الصعب التحقق الأكاديمي أغلب المشاريع المعلنة.

5 - جذب الاستثمار الأجنبي

على الرغم من التحسينات التشريعية، إلا أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لم يبلغ المستويات المستهدفة التي حدّتها رؤية 2030 بـ 100 مليا دولار. ويُعزى ذلك إلى البيروقراطية، والقيود الاجتماعية السابقة، وحذر المستثمرين من تغيير القواعد التنظيمية.

الإخفاقات والدروس المستخلصة

1 - نيوم: من الرمز الدعائي إلى الواقعية الاقتصادية

يمثل مشروع نيوم التجربة الأبرز في مواجهة حدود الطموح. فالانتقال من "يوتوبيا تقنية" إلى "خطة تمتد خمسين عاماً" يدل على تعلّم مؤسسي في التعامل مع الواقع المالي والتقني.

فشل الجدول الأصلي لا يعني إلغاء المشروع، بل إعادة توطينه ضمن أفقٍ طويل المدى يقلل من المخاطر المالية ويعزز الكفاءة الاستثمارية.

2 - إعادة جدولة المشاريع الضخمة

تجربة القدية والدرعية والبحر الأحمر أظهرت أن المرحلية في التنفيذ أكثر استدامة من التوسع المتزامن في مشاريع ضخمة كما جرى في المرحلة الأولى من الرؤية والتي اتسمت بالتسرع والعبثية أحياناً. لذا اتجهت الحكومة إلى اعتماد سياسة "التدرج المرحلي" التي تسمح بامتصاص الصدمات المالية.

3 - الدروس المالية والإدارية

تؤكد تجربة 2016-2025 أن نموذج "الدولة المستثمر" يحتاج إلى توازن بين الطموح والقدرة المالية. فتمويل مشاريع تفوق مئات المليارات يتطلب أدوات تمويلية مبتكرة، وضبطاً دقيقاً لتدفقات صندوق الاستثمارات العامة، وتقييد الإنفاق الخارجي في فترات العجز.

ولذلك، يُعدّ التصريح الصادر عن وزير الاستثمار بأن بلاده أنجزت 85% من أهداف الرؤية بياناً اتصالياً يهدف إلى تعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني أكثر من كونه تقييماً كمياً محكوماً بمنهجية علمية. فدمج فئتي "تحقق" و"على المسار" في رقم واحد يحجب التمايز بين المنجز والمعلق والمأجل.

في المنهج الأكاديمي، يُفترض عرض مصفوفة أداء مفصلة لكل برنامج: الهدف، المؤشر، السنة المستهدفة، نسبة الإنجاز، والانحراف المعياري. غياب مثل هذه المصفوفة يحوّل الخطاب من قياس إلى رواية سياسية.

مستقبل الرؤية بعد 2030

من الواضح أن الرؤية تتجه لأن تكون إطاراً مستمراً لما بعد 2030. التصريحات الرسمية عن مشاريع تمتد نصف قرن، مثل نيوم، تبرهن على تحول الرؤية من "خطة عشرية" إلى "إستراتيجية مستدامة طويلة الأمد"، وهو ما يشبه الرؤية اليابانية التي تمتد إلى سنة 2050 ورؤية الامارات التي تمتد إلى 2071.

لكن التحدي الحقيقي سيكون في قدرة الدولة على تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي، دون الوقوع في فخ المشاريع الرمزية التي لا تدر عائداً ملموساً على الاقتصاد الوطني.

وفي الختام، تُظهر قراءة مسار رؤية السعودية 2030 أن السعودية قطعت شوطاً طويلاً يتسم بالتجربة والخطأ في إعادة تشكيل اقتصادها ومجتمعها، لكن الطريق ما يزال طويلاً لتحقيق التحوّل البنيوي الحقيقي.

إنّ المشاريع العملاقة مثل نيوم والقدية والدرعية والبحر الأحمر تمثل رموزاً لتغيير الصورة النمطية عن السعودية، إلا أنها تواجه تحديات التمويل والجدوى الاقتصادية. في المقابل، الإنجازات الملموسة في مجالات السياحة وتمكين المرأة والبنى التحتية تعكس نجاحات نسبية تتطلب دراسة عميقة.

تصريح الفالح بأن "85% من الأهداف تحققت" لا يمكن التحقق منها علمياً دون بيانات تفصيلية، لكنه يعكس الثقة السياسية بالرؤية واستمرارها كإطار عمل وطني لما بعد 2030.

الدرس الأبرز من تجربة الرؤية هو أنّ التحوّل التنموي لا يقوم على ضخّ المال فحسب، بل على إصلاح مؤسسي وهيكلي شامل يضمن الشفافية والمساءلة والتدرج المرحلي، ولكن المدخل الى ذلك يكون بالإصلاح السياسي الشامل.